

الحالات نصف مهرة . . . ولا يمكن القول انهم عمال مهرة . انهم يعلمون ما يكفيهم للعمل باشراف ناظر اسرائيلي « (٢٩) . ويتفق مستوى التعليم المهني السوي الذي تقدمه اسرائيل مع الاتهامات التي ترتفع في الضفة الغربية بان الاسرائيليين يهتمون فقط بتشغيل العرب في اعمال حقيرة وانهم في الواقع يشجعون العمال المهرة في الضفة الغربية على الهجرة « (٣٠) .

ويبدل الاسرائيليون جهدهم لتشغيل النساء ، اللواتي اعتدن العمل مجانا في مزارع العائلة ، (رغم ان هذا النمط بدأ يتغير قبل احتلال ١٩٦٧ بوقت طويل) . وقد جاء في احدي وثائق وزارة الدفاع الاسرائيلية : « يبدو ان القوى العاملة من الرجال في المدن (الضفة الغربية) قد استهلكت تماما ، وبالتالي فان اي توسع للقوى العاملة لن يكون ممكنا الا بتشغيل النساء وبالزيادة الطبيعية للسكان الذين في سن العمل « (٣١) . وقد خصصت سبعة من المراكز المهنية الاسرائيلية في الضفة الغربية لتدريب الفتيات والنساء على الخياطة . . . وتحضيرهن خصيصا للعمل في مصانع الثياب الاسرائيلية . وفي عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ أتمت ١٨٠ امرأة تلك الدورات التدريبية (٣٢) .

وهناك دلائل عديدة على ان اسرائيل تخطط لاستغلال القوة العاملة في الضفة الغربية الى ابعد حد ممكن . وقد استنتجت دراسة اشرفت عليها مؤسسة « راند » ومولتها مؤسسة « فورد » وقام بها اربعة اساتذة جامعيين اسرائيليين ما يلي : « اذا استمر الاقتصاد الاسرائيلي بالتطور على اساس نسبة نموه الحالية ، فيمكنه استيعاب ٣٠٤٠٠٠ عامل اضافي من المناطق المحتلة عام ١٩٧٣ ، و ٢٠٤٠٠٠ عامل اخر حتى عام ١٩٧٨ ، اي ان الاقتصاد الاسرائيلي سيوفر ٧٥٤٠٠٠ وظيفة لآبناء المناطق المحتلة عام ١٩٧٨ « (٣٣) .

جدول رقم ٣

معلومات حول العمال الذين استخدمتهم مكاتب العمل الاسرائيلية من الضفة الغربية حسب أشهر معينة

الشهر	مجموع الذين طلبوا العمل	الذين استخدموا في المنطقة	الذين استخدموا في اسرائيل	الذين لم يجدوا عملا
كانون الاول ١٩٦٨	١١٤٧٤٧	٢٦٧١	٢٣٨١	٤٦٩٢
آذار ١٩٦٩	١٢٤٠٣٤	٢٤٣٥	٥٥٠٦	٣٠٩٣
حزيران ١٩٦٩	٨٤٨٢١	١٨٠٥	٥٠٩٧	١٩١٩
أيلول ١٩٦٩	١١٤٥٠٥	١٧٥٣	٧٥٦٨	٢١٨٤
كانون الاول ١٩٦٩	١٦٤٧٨٤	١١٥٣	١٢٤٠٢٦	٢٥٥٤
آذار ١٩٧٠	٢٢٤٠٠٨	١٦٢٤	١٧٤٩٦١	٢٤٢٣

المصدر : منسق العمليات الحكومية في المناطق المحتلة ، ثلاث سنوات من الحكم العسكري ، ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، حزيران ١٩٧٠ ، ص ١٥ .

الزراعة : قررت السلطات الاسرائيلية في الأشهر التي تلت الحرب اتباع سياسة « الجسور المفتوحة » ، اي السماح للضفة الغربية ببيع فائض إنتاجها الزراعي والصناعي في الضفة الشرقية (٣٤) . (الجسور «مفتوحة» باتجاه واحد طبعاً ، ولا يسمح بحرية الاستيراد من الضفة الشرقية) . وان سياسة « الجسور المفتوحة » تساعد على المدى الطويل على حفظ الروابط الاقتصادية بين الضفة الغربية والمناطق العربية المجاورة . . . وهذا اعتبار مهم جدا اذا كانت اسرائيل تأمل بتحقيق حلمها في النفاذ الى اسواق الدول المحيطة بها .